وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
Ministry of Planning and Economic Development

النشرة الإخبارية الأسبوعية

الإصدار الشهري السابع عشر،العدد5 الخميس29 أبريل 2021

في هذا العدد:

- التقارير والصحف الدولية
- الأخبار الأسبوعية
- النشاط المالي
  - التخصيم
  - التأجير التمويلي
  - التمويل متناهي الصغر
  - أداء البورصة المصرية (انفوجراف)
- انفوجراف

Contact Us

http://www.mped.gov.eg

أولاً: التقارير الدولية

- **استطلاع رأى أجرته رويترز، توقع نمو اقتصاد مصر 2.9% العام المنتهي في يونيو و5% في 2021-2022 .[1]**

- أظهر استطلاع أجرته وكالة رويترز لآراء 23 خبيرا اقتصاديا، أن اقتصاد مصر سينمو 2.9 % في السنة المالية التي تنتهي في يونيو2021/2020، وأن النمو سيرتفع إلى 5 % في السنة 2022/2021 مع انحسار جائحة فيروس كورونا وعودة السياح.
- وأوضح الاستطلاع أن التوقع الذي يحظى بإجماع للآراء في أبريل يقل كثيرا عن نمو بنحو 6% كان متوقعا قبل تفشي جائحة فيروس كورونا.
- وأوضح جاربيس إراديان كبير الاقتصاديين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لدى معهد التمويل الدولي "نتوقع أن تكون السياحة المتراجعة العائق الرئيسي للاقتصاد في السنة المالية 20-21، وهو ما سيكبح الاستهلاك والاستثمارات الخاصة".
- وأضاف أن الاستثمار الحكومي سيكون المحرك الرئيسي للنمو هذا العام، و "نتوقع أن يتقلص العام المقبل بينما ينتعش الاستثمار الخاص في أعقاب تعاف للسياحة مع تأثير إيجابي ممتد إلى الاستهلاك الخاص"، وتوقع خبراء الاقتصاد في الاستطلاع، انتعاش النمو الاقتصادي المصرى على نحو أكبر إلى 5.5 % في 2022-2023.
- وأشاروا الخبراء إلى أن من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم السنوي في الحضر خلال العام المالي الحالي 4.8%، منخفضا من 5.6% المتوقعة في استطلاع يناير، وهو أقل بقليل من المعدل المستهدف من جانب البنك المركزي وهو 7%، ومن المتوقع أن يرتفع التضخم لاحقا إلى 6.4% في العام المالي 2021/2022 ثم يسجل إلى 6.2% في 2022/2023 .
- وتوقع الخبراء الإبقاء على أسعار الفائدة ثابتة حتى بداية العام المالي 2021/2022 في يوليو المقبل، مع توقعات بأن تتخذ لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي قرارا بخفض أسعار الفائدة بنسبة 0.25% خلال اجتماعها في 17 يونيو، مع إمكانية أن تنخفض الفائدة إلى 8.25% في عام 2022.

- **أوكسفورد بيزنس جروب، الصادرات الصناعية محركا رئيسيا لانتعاش اقتصاد مصر .[2]**

- أشارت مؤسسة "أوكسفورد بيزنس جروب" البريطانية، إلى إن الصادرات الصناعية فى مصر ستكون محركا رئيسيا للانتعاش الاقتصادى فى البلاد مع استمرار آثار وباء كورونا فى البلاد.
- وأوضحت المؤسسة أن الاستراتيجية التي ستقود هذا النمو تتضمن تعزيز الصناعات الوطنية وزيادة الصادرات من الشركات الصغيرة. بالإضافة إلى ذلك ، سيتم تعزيز لوجستيات التصدير، على سبيل المثال من خلال تطوير إجراءات الاستيراد والتصدير، كما يتضمن البرنامج تنمية صعيد مصر ومختلف المناطق الحدودية ، بالإضافة إلى دعم المشروعات في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس.
- وأشارت إلى إن الإصلاحات الاقتصادية في مصر بدأت منذ نوفمبر 2016، عندما حصلت البلاد على قرض بقيمة 12 مليار دولار من صندوق النقد الدولي وتم تعويم العملة، حيث حدد الصندوق النمو الذي يقوده القطاع الخاص كأولوية رئيسية، واستهدفت الإصلاحات إلى حد كبير تحسين بيئة الأعمال لجذب الاستثمار الخاص.

[1] https://gate.ahram.org.eg/News/2698641.aspx

[2] https://www.youm7.com/story/2021/4/22/%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B3%D9%81%D9%88%D8%B1%D8%AF-%D8%A8%D9%8A%D8%B2%D9%86%D8%B3-%D8%AC%D8%B1%D9%88%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A7-%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D8%B4-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D9%85%D8%B5%D8%B1/5290742

- **«جيه.بي مورجان»: مصر تستفيد بـ 2.2 مليار دولار من ضمها لمؤشر السندات [3] .**

- أشار بنك "جيه.بي مورجان"، إلى إن سوق السندات بالعملة المحلية في مصر ستستفيد بما بين 1.4 و2.2 مليار دولار في حالة انضمامها إلى مؤشر للبنك يحظى بمتابعة واسعة، وستستفيد سوق سندات العملة المحلية في أوكرانيا بنحو 100 إلى 200 مليون دولار في نفس الحالة، وبالنسبة لمصر، يوجد حاليا 14 من إصدارات السندات قيد الفحص للبت في أحقيتها للانضمام، مما سيترجم إلى وزن بنحو 1.78% على المؤشر العالمي، أما وزن أوكرانيا فسيكون أصغر كثيرا عند نحو 0.12%، إذ لا يفي بالحد الأدني لمعايير المؤشر إلا إصدار واحد واحد من سنداتها.

- **مؤسسة "نيستا" البريطانية تشيد بدعم مبادرة "رواد النيل" لريادة الأعمال والمشروعات الناشئة في مصر [4] .**

- أشادت مؤسسة "نيستا" البريطانية الرائدة في مجال الابتكار بجهود مبادرة رواد النيل الممولة من البنك المركزي المصري في دعم وتطوير أنشطة الابتكار وريادة الأعمال والمشروعات الناشئة ومشروعات الشباب في مصر.

- وأشارت المؤسسة، إلى أن مبادرة رواد النيل واحدة من المبادرات التي أطلقتها جهات حكومية وغير حكومية وتعمل على نمو ريادة الأعمال في مصر، مؤكدة أن مصر تمتلك سوقا كبيرا لريادة الأعمال والابتكار حققت فيه تقدما في سهولة ممارسة الأعمال في وجود برامج تمويلية ملائمة يوفرها البنك المركزي وجهات أخرى.

- وأوضحت أن مصر تسعى جاهدة نحو صياغة نهج ابتكار وطني شامل، بعد التطور الكبير الذي شهده الاقتصاد المصري في مختلف القطاعات، لا سيما قطاع العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وذلك من خلال دفع الشركات والمؤسسات والمنظمات الدولية والجهات المانحة للإهتمام بقوة بالسوق المصري، خاصة مع تبني مصر لرؤية 2030.

- وأضافت المؤسسة اهتمام الدولة المصرية بتبني سياسات الابتكار باعتبارها ركيزة أساسية في تنمية البلاد، وانتقالها إلى اقتصاد قائم على المعرفة، كما هو موضح في رؤية مصر 2030 والإصلاحات الدستورية في عام 2014، وسن القوانين التي تستهدف تحفيز الاستثمار في البحث والتطوير وتشجيع التعاون بين الصناعة والأوساط الأكاديمية.

- وأشارت إلى الدور الكبير الذي يقوم به البنك المركزي كأحد اللاعبين الرئيسين في مجال دعم ريادة الأعمال والابتكار في السوق المصرية، وذلك من خلال انتهاج مبادئ أفضل الممارسات الدولية والمنهجيات العلمية المتطورة لمساعدة الشباب وأصحاب الأفكار والمشروعات الصغيرة والناشئة، كما يعمل على توفير التدريب والمعدات التقنية اللازمة والاستشارات الفنية للمبتكرين.

- وأضافت مؤسسة " نيستا " إن مبادرة رواد النيل التي دشنها البنك المركزي في أوائل 2019، والتي تعاون فيها مع جهات أخرى هي مبادرة تستهدف توعية الشباب بريادة الأعمال ومساعدتهم من خلال العديد من البرامج لبلورة أفكارهم وتنفيذها واحتضان المشروعات وأيضا تعزيز الابتكار وبيوت التصميم، وذلك بالتعاون مع بنوك ووزارات وجامعات وصل عددها إلى 4 جامعات.

- وأوضحت المؤسسة البريطانية للابتكار أن مبادرة رواد النيل تركز بشكل واضح على دعم الشركات الناشئة والشركات الصغيرة في مجالات التصنيع والزراعة والتحول الرقمي من خلال تطبيق أدوات الابتكار المختلفة.

- وأشارت المؤسسة إلى أهم نقاط القوة التي تتمتع بها السوق المصرية فيما يتعلق ببيئة الإبداع وريادة الأعمال، متمثلة في القدرة على الوصول للمعرفة العلمية التقنية وكذلك القاعدة العلمية والموارد المالية اللازمة لتمويل المشروعات، فيما تفتقد البيئة الابتكارية في مصر إلى القدرة الإدارية على ربط كافة أجزاء المنظومة تحت مظلة واحد.

- وشددت على ضرورة بناء قاعدة موحدة تضم الخبراء وواضعي الاستراتيجيات فيما يتعلق بالابتكار والابداع في مصر لمواجهة التحديات التي تواجه البيئة الابتكارية في السوق المصرية، لافتة إلى وجود العديد من المشروعات والصناديق والمبادرات الهامة التي تضمن تمويلات ودعم للبيئة الابتكارية إلا إنها تحتاج وبقوة إلى الربط فيما بينها ووضع خطط طويلة الأمد لضمان استمرارية مشروعات رواد الأعمال.

- وأكدت ضرورة توجيه رواد الأعمال نحو إيجاد ابتكارات تعالج التحديات المجتمعية، بما يتوافق مع طبيعة السوق المصرية، منوهة بضرورة مُساهمة مجتمع الأعمال والصناعة في وضع السياسات والتصورات الخاصة بريادة الأعمال في مصر، بما يحقق أقصى استفادة من ابتكارات الشباب، ويدعم من ناحية أخرى فتح طرق جديدة لتمويل الإبداع في مصر.

- وأكدت أيضاً توافر أنماط استقرار واعدة ببيئة الأعمال في مصر، إذ بلغ التضخم السنوي أدنى معدل له منذ أكثر من 3 سنوات ليسجل 9.4 في المئة في يوليو 2019، مقابل 30 في المئة في يوليو 2017، إلى جانب تسجيل

[3] https://gate.ahram.org.eg/News/2702131.aspx
[4] https://alborsaanews.com/2021/04/24/1436799

تراجع غير مسبوق في معدلات البطالة، وهو عامل تحفيز هام للاستثمار ونمو ريادة الأعمال.

- وأشارت إلى أن مصر تعتبر ثاني أكبر بيئة أعمال للشركات الناشئة والأسرع من حيث النمو، وقد أتاحت مصر عدداً متزايداً من عوامل التمكين والجهات التكنولوجية الفاعلة في النظام الإيكولوجي للابتكار، بما في ذلك مسابقات الأعمال ومجمعات العلوم والتكنولوجيا وأصحاب رؤوس الأموال والحاضنات والمجتمعات المدنية المتخصصة، حيث بلغ معدل نشاط ريادة الأعمال في المرحلة الأولية (أي ما قبل الاحتضان) في مصر 13.3% في عام 2017 مقابل متوسط عالمي نسبته 12.3%.

- **الدكتور محمود محيي الدين، 6% معدل نمو الاقتصاد العالمي والصين وبلدان آسيا في المقدمة[5] .**

- توقع الدكتور /محمود محيي الدين، المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، أن يحقق الاقتصاد العالمي نموًا فى حدود 6% خلال عام 2021، بعد انكماش بلغ نحو 3.3% خلال العام الماضى، وأن تحقق الولايات المتحدة نموا بنحو 6.4%، وأن يتجاوز النمو المتوقع للصين والأسواق الناشئة في قارة آسيا نسبة 8%.

- وتوقع أن تحقق دول الشرق الأوسط وإفريقيا معدل نمو يتراوح بين 3 و4% فى المتوسط، فيما تحقق دول أوروبا نموا بنسبة 4.4%، مما يعنى أنها لن تعوض ما خسرته خلال العام الماضي بانكماشها لنحو 6.6%، كما تحقق دول أمريكا اللاتينية نموا اقتصاديا بنحو 4.6%، بعد انكمش اقتصادها بنحو 7% العام الماضي، مشيرا إلى أن النمو الاقتصادي يعتبر دلالة عن القدرة علي السيطرة على الجائحة ومدى القدرة على الانفاق العام المساند.

- وأوضح، أنه سيكون هناك تفاوت شديد بين الدول فى النمو الاقتصادي، كما سيكون هناك تفاوت بين القطاعات المختلفة داخل الدول، حيث سيكون التعافي في عدد من القطاعات متأخرا عن القطاعات الأخرى، لاسيما أن تحسن قطاع السياحة مرتبط بإمكانية السيطرة التامة على الجائحة، وكذلك قطاعات الترفيه والخدمات الأخرى التى تعتمد على تفاعل، مما يدفع للنظر إلى إمكانيات المساندة وتحديد القطاعات الأولى بالمساندة للعودة للعمل والتشغيل في المرحلة القادمة.

- **صندوق النقد الدولي، الأسواق الناشئة أنفقت 4% من ناتجها المحلي الإجمالي للتعافي من فيروس كورونا[6] .**

- أشار الدكتور /محمود محيي الدين، المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، إلى إن اجتماعات الربيع اهتمت بإجراءات التعافي وقدرات الدول المختلفة على ضخ تمويل من إنفاقها العام ومن تيسير نقدى يساند عملية التعافي من أزمة كورونا، حيث تجاوزت نسبة الحزم المالية المساندة للتعافي الاقتصادي في الدول المتقدمة اقتصاديا نحو 12% من الناتج المحلي الإجمالي.

- أوضح أن الدول ذات الأسواق الناشئة أنفقت ما يقل عن 4% من ناتجها المحلي الإجمالي، بينما أنفقت الدول الأقل دخلا أقل من 2%، ما يؤثر على إمكانية التعافي السريع وإمكانية عودة الحركة للأنشطة الاقتصادية الإنتاجية على مساندة المشروعات الاقتصادية الحيوية للخروج من الأزمة، مشيرا إلى أن هذا الإنفاق مسئول مع عمليات السيطرة على الوباء، عن توقعات معدلات النمو الاقتصادي.

- **صندوق النقد الدولى القروض وضمانات الائتمان حمت المؤسسات الصغيرة من خطر الإفلاس[7] .**

- أشار تقرير صادر عن صندوق النقد الدولى، إلى أن جائحة ك ألحقت ضررا بالغا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يرجع جزئيا إلى النشاط الغالب لتلك المؤسسات في بعض القطاعات ذات الاعتماد الكثيف على الاتصال المباشر، مثل الفنادق والمطاعم والترفيه، ونتيجة لذلك يتعرض الكثير من الاقتصادات المتقدمة لمخاطر موجة من عمليات التصفية قد تتسبب في فقد ملايين الوظائف، والإضرار بالنظام المالي، وإضعاف التعافي الاقتصادي الذي لا يزال هشا، وينبغي لصناع السياسات التحرك بطرق مبتكرة وسريعة لتخفيف حدة هذه الموجة.

- وأضاف التقرير، أنه أدى الدعم الوفير للسيولة من خلال القروض، وضمانات الائتمان وتأجيل مدفوعات سداد الديون إلى حماية كثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خطر الإفلاس الوشيك، ولكن دعم السيولة لا يمكن أن يعالج مشكلات الملاءة، فمع تراكم الخسائر التي تتكبدها الشركات ولجوئها إلى الاقتراض حتى تواصل العمل، تصبح مهددة نظرا للديون الكبيرة تتجاوز بكثير قدرتها على السداد.

---

[5] https://gate.ahram.org.eg/News/2702265.aspx

[6] https://gate.ahram.org.eg/News/2702229.aspx

[7] https://www.youm7.com/story/2021/4/6/%D8%A7%D9%86%D9%81%D9%88%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D9%81-%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D9%88%D8%B6-%D9%88%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%A6%D8%AA%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%AD%D9%85%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D9%85%D9%86/5270353

- وأضاف صندوق النقد الدولى إن من المتوقع أن ترفع الجائحة نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعسرة من 10% إلى 16% في عام 2021 عبر 20 اقتصادا، معظمها من الاقتصادات المتقدمة في أوروبا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وسيكون حجم الزيادة مقاربا لزيادة حالات التصفية في الخمس سنوات التي أعقبت الأزمة المالية العالمية لعام 2008، ولكنها ستحدث في غضون فترة أقصر بكثير، وتُعَرّض حالات الإعسار المتوقعة 20 مليون وظيفة للخطر (أكثر من 10% من العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، وهو ما يماثل تقريبا العدد الإجمالي للعاطلين حاليا، في البلدان التي يغطيها التحليل.

- **صندوق النقد الدولى يتوقع تسارع التجارة العالمية إلى 8.4% فى العام الجارى[8] .**

- توقع صندوق النقد الدولى، تعزيز وتيرة التعافى الاقتصادى خلال العام الجاري، وأن تتسارع التجارة العالمية إلى 8.4% خلال العام الجارى بفضل انتعاش حجم البضائع، لكنه فى المقابل توقع أن تظل تجارة الخدمات عبر الحدود، ومنها السياحة والنقل، ضعيفة حتى تتم السيطرة على وباء كورونا عالمياً.

- وتوقع صندوق النقد الدولى، ارتفاع أسعار السلع، خاصة النفط، بشكل أكبر فى الأشهر المقبلة، بالإضافة إلى انحسار الركود تدريجياً فقط وتلاشى التأثيرات الأساسية المدفوعة بالسلع.

- وأشار إلى أن حالة عدم اليقين والمخاطر المحتملة تنطوى على جانبين: أولهما سلبي، إذ تعد السلالات المتحورة من الفيروس عوامل مقاومة للقاح، وإذا تجاوزت طفرات الفيروس انتشار اللقاحات، يمكن أن يصبح "كوفيد-19" مرضًا متوطنًا مجهول الخطورة، كما أن تشديد الأوضاع المالية من شأنه أن يعيق آفاق النمو، وبالإضافة إلى ذلك يمكن أن تؤدى أزمة الجائحة إلى ضرر كبير ومستمر لقوى العرض، وقد ينشأ هذا من تقلص معدلات المشاركة للقوى العاملة وحالات الإفلاس، وفى المقابل ذكر التقرير أن الجانب الإيجابى فيما يعيشه العالم يتمثل فى الموافقة على لقاحات جديدة، ومع تلقيح السكان المعرضين للخطر، فإن الخوف من الإصابة بالعدوى سيختفي، ما يؤدى إلى تحسن معنويات المستهلك، مضيفاً أنه على الرغم من أن الدعم المالى استجابة لكوفيد 19 كان قوياً بشكل ملحوظ إلا أنه سيكون له تأثير أكبر مما هو متوقع حالياً.

- وأوضح أنه يمكن للدول تحسين هيكل السياسات المتبعة من خلال عدة إجراءات؛ من بينها النظر فى إعادة هيكلة الديون فى حال مواجهة ضائقة مالية، وإنه يمكن تحسين السياسات المالية من خلال الإجراءات التى لا تُساعد فقط فى زيادة الإيرادات، بل تساعد أيضا على الانتعاش، مثل زيادة الضرائب على الأثرياء والشركات ذات الأرباح المرتفعة والفئات الأقل تأثرا بالجائحة، وسد الثغرات الضريبية للشركات، وإلغاء النفقات المهدرة للموارد.

- وذكر صندوق النقد الدولى، أن السياسة النقدية ينبغى أن تظل تيسيرية ما دام التضخم على المسار الصحيح، مع اعتماد منهج استباقى فى معالجة مخاطر الاستقرار المالى باستخدام الأدوات الاحترازية الكلية، منوهاً بأن تغير المناخ قد يعيق النمو الاقتصادي، لذا يتوجب الاستثمار فى البنية التحتية الخضراء التى يمكن أن تعوض الخسائر الاقتصادية من ارتفاع تكاليف الطاقة.

[8] https://www.youm7.com/story/2021/4/23/%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%89-%D9%8A%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9-%D8%AA%D8%B3%D8%A7%D8%B1%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-8-4/5292600

ثانياً: الأخبار الأسبوعية:

- **قررت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري في اجتماعها المنعقد يوم الأربعاء الموافق 2 من ابريل 2021 الإبقاء علي سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستوى 8.25 ٪و9.25 ٪ و8.75 ٪على الترتيب[8]. وكذلك الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوى 8.75 ٪**

- **الدكتورة /هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، الإصلاحات الهيكلية تهدف إلى تحويل مسار الاقتصاد المصرى[9] .**

- أشارت الدكتورة /هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، إلى إن البرنامج الوطنى للإصلاحات الهيكلية يمثل المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى 2016، ويستهدف البرنامج للمرة الأولى القطاع الحقيقى بإصلاحات هيكلية جذرية وهادفة.
- أضافت أن تلك الإصلاحات تساهم فى زيادة مرونة الاقتصاد المصري، ورفع قدرته على امتصاص الصدمات الخارجية والداخلية، وتحويل مسار الاقتصاد المصرى إلى اقتصاد إنتاجى يتمتع بمزايا تنافسية؛ مما يدعم قدرة الاقتصاد على تحقيق النمو المتوازن والمستدام.
- وأشارت الدكتورة /هالة السعيد، إلى أن المحور الأساسى لبرنامج الإصلاح يرتكز على زيادة الوزن النسبى لقطاعات الصناعات التحويلية، والزراعة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، لافتة إلى أن نسب مساهمة القطاعات الثلاث فى الناتج المحلى الإجمالى عام 19-2020 بلغت 26%، ومن المستهدف أن تصل هذه النسبة إلى ما بين 30-35% فى 23-2024.
- وأوضحت أن معايير اختيار القطاعات الواعدة تتمثل فى القدرة على النمو السريع، والوزن النسبى للقطاع، والقدرة التوظيفية، والتشابكات القطاعية، والتنافسية الدولية وتوليد القيمة المضافة.
- وأشارت الدكتورة /هالة السعيد، حول المحاور الداعمة للإصلاحات الهيكلية، إلى أنها تتمثل فى رفع كفاءة سوق العمل وتطوير منظومة التعليم الفنى والتدريب المهني، وتحسين بيئة الأعمال وتنمية دور القطاع الخاص، ورفع كفاءة المؤسسات العامة بالتحول الرقمى والحوكمة، بالإضافة إلى تعزيز الشمول المالى وإتاحة التمويل، وتنمية رأس المال البشري.
- وأشارت إلى إنه تم عقد 10 جلسات حوارية مع المعنيين والخبراء، ونحو 50 لقاء مفصل مع خبراء الصناعة والمتخصصين والأكاديميين، مع تلقى مقترحات حول أولويات واحتياجات مجتمع الأعمال من اتحاد الصناعات واتحاد الغرف التجارية ومجالس الأعمال المختلفة، والاستعانة بالخبرات والاستشارات الفنية الدولية، فضلًا عن إجراء دراسات بواسطة وحدة السياسات الاقتصادية الكلية بالوزارة لتحليل وضع الاقتصاد الكلى وتحديد قطاعات ومجالات الإصلاح وأسبقية الاجراءات القطاعية، وعقد مجموعة اجتماعات مع رئيس مجلس الوزراء، والوزارات والهيئات المعنية ببرنامج الإصلاحات الهيكلية.
- و أضافت أن معايير تحديد أسبقية الإجراءات داخل القطاعات ذات الأولوية تتم وفقًا لمعيارى سهولة التنفيذ من حيث درجة توافر القدرات والجهود المطلوبة لتنفيذ الإصلاح المقترح، ودرجة تعقيد ونسبة المخاطرة فى تنفيذه، بالإضافة إلى التكلفة المالية وغير المالية لتنفيذ هذا الإصلاح، والمعيار الآخر هو مستوى التأثير من حيث درجة معالجة الإصلاح المقترح للاختلالات القائمة، وتأثير هذا الإصلاح على كل محور من المحاور الرئيسية للإصلاح، واحتمالية مساهمة هذا الإصلاح فى رفع الكفاءة الإنتاجية فى كل محور.
- وأكدت الدكتورة /هالة السعيد أن البرنامج الوطنى للإصلاحات الهيكلية يستهدف 6 محاور إصلاح، و32 سياسة وهدف، و88 إصلاح هيكلى إجرائى وتشريعى ذو أولوية من إجمالى 310، مع توطين أهداف التنمية المستدامة على مستوى كل المحافظات الـ27.
- وحول قطاع الصناعة أشارت إلى أن أهداف وسياسات القطاع تتمثل فى رفع معدلات الاستثمار بشكل مستدام، وتعميق وتوطين الصناعة ونمو سلاسل التوريد المحلية وتعميق التشابكات، والإندماج الأعلى فى سلاسل القيمة العالمية والإقليمية، بالإضافة إلى زيادة القدرة التنافسية الدولية للصناعات التحويلية والنهوض بالصادرات الصناعية.
- وأشارت الدكتورة /هالة السعيد، إلى الأهداف الاستراتيجية للقطاع تتمثل فى زيادة مساهمة القطاع فى الناتج المحلى لتصل إلى 15% فى 2024، وزيادة نسبة المشتغلين بالقطاع إلى 18-20% فى ذات العام مع توفير من 400-460 ألف فرصة عمل جديدة سنويًا حتى 2024، وزيادة معدلات التوظيف بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى 61.5% فى 2024 .
- وأضافت إن من ضمن الأهداف الاستراتيجية للقطاع؛ الإندماج الأعلى فى سلاسل القيمة وزيادة نصيب

[8] https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages/MPC-Press-Release-28-April-2021.aspx
[9] https://alborsaanews.com/2021/04/27/1437952

الصادرات الصناعية ذات المكون التكنولوجى المرتفع من إجمالى الصادرات الصناعية بمعدل لا يقل عن 20% سنويًا، وزيادة نصيب الصادرات الصناعية ذات المكون التكنولوجى المتوسط من إجمالى الصادرات الصناعية بمعدل لا يقل عن 10% سنويًا، مع زيادة تنافسية صادرات القطاع الصناعى من خلال زيادة صادرات السلع الصناعية كمكون من إجمالى الصادرات بمعدل سنوى لا يقل عن 15%.

- وأوضحت الدكتورة /هالة السعيد، حول قطاع أنها تشمل زيادة إنتاجية القطاع وتحسين تنافسيته، وتحقيق الأمن الغذائى والمائي، مع زيادة الصادرات الزراعية، وخلق فرص عمل جديدة وزيادة دخول صغار المزارعين، بالإضافة إلى إنفاذ اتفاقات الزراعة التعاقدية، وإنشاء مجمعات المراكز اللوجيستية، وتعظيم القيمة النقدية للمتر المكعب، وإعادة هيكلة التعاونيات، والتوسع فى دعم وإنشاء وتفعيل دور الجمعيات الزراعية، فضلًا عن تحديث قانون الزراعة الصادر عام 1966.
- وأكدت أن المستهدفات الكمية لقطاع الزراعة تتمثل فى دعم صغار المزارعين من خلال تكامل الجهود والترابط والتوسع فى مبادرات دعمهم وتعزيز قدرتهم التسويقية، مشيرة إلى مشروع تعزيز القدرات التسويقية لصغار المزارعين والذى يهدف إلى تحسين مستوى المعيشة والمساهمة فى تخفيض معدلات الفقر فى المناطق الريفية للفئات المستهدفة بمناطق عمل المشروع "7 محافظات"، ويستهدف المشروع أصحاب الحيازات الصغيرة "أقل من 3 فدان"، والذين لا يملكون أراضي، والسيدات المعيلات، الشباب العاطلين، وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- وأشارت الدكتورة /هالة السعيد، إن الأهداف الاستراتيجية لقطاع الزراعة تتمثل فى زيادة مساهمة القطاع فى الناتج المحلى الإجمالى لتصل إلى 12% فى 2024 وزيادة الإنتاجية الزراعية بنحو 30%، وخلق فرص عمل جديدة وزيادة دخول صغار المزارعين من 430-530 ألف فرصة عمل جديدة بحلول 2024، بالإضافة إلى زيادة صادرات المحاصيل والصناعات الزراعية ومضاعفة حصة القطاع الزراعى فى الصادرات لتصل إلى 25% فى 2024، مع ضمان تحقيق واستدامة الأمن الغذائى والمائى وتحسن ترتيب مصر فى مؤشر الأمن الغذائى العالمى من المرتبة 60 إلى 50 من بين 113 دولة.
- وأوضحت حول الأهداف الاستراتيجية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مشيرة إلى أنها تتمثل فى زيادة مساهمة القطاع فى الناتج المحلى الإجمالى ليصل إلى 5% فى 2024 مع الحفاظ على معدلات نمو مرتفعة للقطاع فى حدود 16%، ورفع إنتاجية القطاع وقدرته على خلق فرص عمل وزيادة أعداد المتدربين فى البرامج التى تقدمها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وجهاتها التابعة فى مجالات التكنولوجيا المختلفة بمعدل نمو 20-25% سنويًا وتوفير 120-140 ألف فرصة عمل جديدة بحلول 2024.
- وأضافت أن الأهداف الاستراتيجية لقطاع الاتصالات تشمل تطوير البنية التحتية للقطاع وزيادة عدد الشركات الناشئة التابعة له من 10% إلى 15%، وتحسين ترتيب مصر طبقاً لمؤشر التعقيد التكنولوجى Oxford Insights عشرة مراكز من المرتبة 55 إلى 45، بالإضافة إلى زيادة حصة صادرات المنتجات الإلكترونية والأجهزة التكنولوجية الحديثة ومضاعفة صادرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات "الصادرات الخدمية+السلعية" لتصل إلى 8 مليارات دولار عام 2024.
- وأشارت الدكتورة /هالة السعيد، إلى سياسات المحور الأول من المحاور الداعمة للبرنامج والتى تتمثل فى تطوير منظومة التعليم الفنى والتدريب المهني، ووضع إطار مؤسسى لتفعيل دور القطاع الخاص فى مجال التعليم والتدريب، وتحقيق التوافق بين جانبى العرض والطلب فى سوق العمل، مع دعم تمكين المرأة والشباب وذوى المهارات الخاصة، كما تشمل سياسات المحور الثانى خلق بيئة داعمة للمنافسة، وتسهيل وتطوير حركة التجارة وإزالة القيود، ورفع كفاءة النقل وتوفير النقل المتعدد الوسائط، مع دعم التحول للاقتصاد الأخضر.
- أضافت أن سياسات المحور الثالث تشمل تسريع وتير التحول الرقمي، واستمرار الإصلاح الإدارى والمؤسسي، وتمكين وحدات الإدارة المحلية وتعزيز قدرتها، مع حوكمة أداء الشركات المملوكة للدولة، كما تشمل سياسات المحور الرابع تسريع وتيرة الشمول المالي، زيادة فرص التمويل المتاحة لشركات القطاع الخاص، تنشيط سوق المال وإعداد استراتيجية وطنية موحدة للشمول المالي، وتتضمن سياسات المحور الخامس من المحاور الداعمة لبرنامج الإصلاحات الهيكلية رفع كفاءة الخدمات الصحية وتوسيع نطاقها، تفعيل استراتيجية تنمية الأسرة المصرية، رفع كفاءة النظم التعليمية واستكمال جهود زيادة تغطية مظلة الحماية الاجتماعية.
- وحول متابعة أداء وتقييم برنامج الإصلاحات الهيكلية؛ أشارت الدكتورة /هالة السعيد إلى أن منهجية المتابعة والتقييم تعتمد على استخدام ديناميكى لمنظومة من مؤشرات الأداء الكمية والكيفية، حيث تم الاتفاق على الإجراءات والإطار الزمنى للمتابعة بالنسبة لكل مجموعة من الاجراءات، وإرسال بيانات المتابعة بشكل دورى من قِبل الوزارات والجهات المنفذة، على أن يتم عقد لجان تسيير بشكل منتظم لمتابعة الأداء بمشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدنى.
- وأوضحت أنه بالنسبة لتحليل البيانات واستخلاص النتائج فيتم تقسيم النتائج إلى نتائج تعكس تحقيق المستهدف أو أداء أفضل، ونتائج أقل من المستهدف يتم فيها تحليل الأداء ودراسة الأسباب وفجوات الأداء، ولفتت الدكتورة /هالة السعيد، إلى أنه تم تشكيل لجنة عليا برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء وعضوية الوزارات والجهات المعنية، وتكون وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية مقررًا لها، لمتابعة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية.

- **الدكتورة /هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، 460 ألف فرصة عمل سنويًا بقطاع الصناعة ضمن برنامج الإصلاحات الهيكلية[10] .**

- أشارت الدكتورة /هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، إلى إن قطاع الصناعة من القطاعات المهمة التي يركز عليها برنامج الإصلاحات الهيكلية، موضحة أن أهداف وسياسات القطاع تتمثل في رفع معدلات الاستثمار بشكل مستدام، وتعميق وتوطين الصناعة ونمو سلاسل التوريد المحلية وتعميق التشابكات، والاندماج الأعلى في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية، بالإضافة إلى زيادة القدرة التنافسية الدولية للصناعات التحويلية والنهوض بالصادرات الصناعية.

- وأضافت، أن الأهداف الاستراتيجية للقطاع تتمثل في زيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي لتصل إلى 15% في 2024، وزيادة نسبة المشتغلين بالقطاع لتتراوح بين 18-20% في ذات العام مع توفير من 400-460 ألف فرصة عمل جديدة سنويًا حتى 2024، وزيادة معدلات التوظيف بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى 61.5% في 2024.

- **الدكتورة /هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، خطة التنمية قدرت معدل نمو الاقتصاد بنحو 5.4٪ والناتج المحلى7.1 تريليون جنيه[11] .**

- أشارت الدكتورة /هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، إلى إنه وعلي الرغم من التأثيرات السلبيّة الَّتِي أَحْدَثَتْهَا الجائحة عَلى الِاقْتِصَادِ المصري، وتَرَاجَع مُعَدَّل النمو الاقتصَادي ،إِلَّا أَنْ الاقتصادَ المِصري اسْتَطَاع الصمود أَمَام مَا فَرَضَتْهُ مِن تحديّات، وذلك بفضلِ تحرُّك الدَّوْلَة السَرِيع لـمُجَابَهَتِهَا بِاتِّخَاذِ حِزمةٍ مِنَ التَّدَابِيرِ الطبيّةِ العلاجيّةِ والوقائيّةِ، والماليّةِ والاقتصَاديّةِ، أبرزُها تَخْصِيص 100 مليار جُنَيْه بصورةٍ عاجلةٍ لـمُواجهةِ الْجَائِحَة، وَتَقْدِيم الدَّعْم للقطاعاتِ والـمُنشآتِ الـمُتضرّرة مِنْ خِلَالِ مَجْمُوعِة مُبادرات تَنْشِيطِيّة لِلسوق، وقَرَارَاتٍ داعمةٍ لِقِطَاعِ الْأَعْمَالِ.

- وأشارت الدكتورة /هالة السعيد، إلي اقتران النمو المتحقق بانخفاض مُعدّلات البطالة لنحو 7,2٪ في الربع الثاني من عام 2021/20، وانخفاض مُعدّلات التضخُّم لنحو 4.8٪ في يناير 2021 وهو أدنى مُستوى له مُنذُ 14 عامًا، وانخفاض مُعدَّل الفقر لأول مَرَّة مُنذُ 20 عامًا (1999) من 32.5٪ إلى 29.7٪، لتنخفض نِسبَة الفقر في جميع المناطِق في الريف والحَضَر، فضلًا إلي تثبيت مُؤسّسات التَّصْنِيف الائتماني الدُّولِيّ، مِثْل فيتش، وستاندرد أند بورز، وموديز لِمِصْرَ عِنْدَ مُستوى B2 على المدى الْقَصِير وَالطَّوِيل، مَع الْحِفَاظِ على النَّظْرَة الـمُستقبليّة الـمُستقرّة.

- وأكدت أنَّ خِطّة عَام 2022/21 مَا زَالَتْ خِطّة استثنائيّة كسابقتها2021/20، تَخرُج عَن النَّمَط التَّقْلِيدِيّ الـمُتعارَف عَلَيْهِ فِي ظِلِّ الظُّرُوف العاديّة، نظرًا لتفاقُمِ الجائحةِ مُنذ الشُّهورِ الأَخِيرَةِ مِنْ عَامِ 2020، وَظُهُور الموجة الثَّانِيَة وسُلالات جَدِيدَةٍ مِنَ الفيروس سَرِيعَة الِانْتِشَار.

- وأوضحت أن مِنْ بَيْنِ السيناريوهات المطروحة فِي شَأْنِ الـمَدى الزَمَني لِزَوَال الْجَائِحَة وَعَوْدِة الْأُمُور إلى طَبِيعَتِهَا، تبنّت خِطّة التَّنْمِيَة لِعَام 2022/21 سِيناريو مُعتدلًا، يفترض التحسّن التدريجي فِي الْأَدَاءِ الاقْتِصَادِيّ خِلَال النِّصْف الأوّل مِنْ عَام الخِطّة، ثُمّ النُّمُوّ الـمُتسارع في النِّصْفِ الثَّانِي مِنْهُ، مَعَ إِحْكَامِ السَّيْطَرَةِ واحتواء الْجَائِحَة.

- وأضافت الدكتورة /هالة السعيد، أن مِن الـمُقدّر أَنْ يَصِلَ النَّاتِج الـمحلي الْإِجْمَالِي فِي عَام الخِطّة إلى نَحْو 7.1 تريلِيُون جُنَيْه بالأسعار الْجَارِيَة بِنِسْبَة نُمُوّ 11.7٪ عَن نَاتِج الْعَامّ السَّابِق والبالِغ نَحْو 6.4 تريلِيُون جُنَيْه، كَمَا يُقدّر النَّاتِج الـمحلي بالأسعار الثَّابِتَة بِنَحْو 4.3 تريلِيُون جُنَيْه فِي عَام الخِطّة.

- وأشارت إلي ان الخطة قدّرت مُعدّل النُّمُوّ الاقْتِصَادِيّ بِنَحْو 5.4٪ مُقابل مُعدّل نُمُوّ مُتوقّع 2.8٪ لِعَام 2021/20، وَفِعْلِيّ 3.6٪ عَام 2020/19، ومُقتربًا بِذَلِكَ مِنْ مُعدّل النُّمُوّ الـمُحقّق قبل وقوع الْجَائِحَة عَام 2019/18 وَالْبَالِغ 5.6٪.

- وأضافت الدكتورة /هالة السعيد أن تَقْدِيرَات الخِطّة لـمُعدّل نُمُوّ 5.4٪ تستند إلى خَمْسَةِ اعتباراتٍ أساسيّة تتمثل في تَوَقُّع إِحْكَام احْتِوَاء الْجَائِحَة بِحُلُول مُنتصف عَام 2021، أَيْ قَبْلَ بِدَايَة عَام الخِطّة، بِفِعْل اكْتِشاف اللقاحات، وَتَعْمِيم إتاحتها، وبالتالي التلاشي التدريجي لتداعيّاتها فِي النِّصْفِ الْأَوَّلِ مِنْ عَامِ 2022/21، وَعلى فرضيّة مُواصلة الِالْتِزَام بِتَطْبِيق التَّدَابِير الاحترازيّة والوقائيّة لِحِين التحقّق التَّام مِنْ زَوَالِهَا، وثاني تلك الاعتبارات تمثل في مُواصلة تَنْفِيذ برنَامِج الْإِصْلَاح الاقْتِصَادِيّ والاجتماعي، بِالِانْتِقَال لتطبيق الـمرحلة الثانيّة الـمَعنيّة بالإصلاحاتِ الهيكليّة، والتي تُسند أولويّة لتنميّة الِاقْتِصَاد الْحَقِيقِيّ الْقَائِم فِي الْأَسَاس عَلَى الزِّرَاعَةِ وَالصِّنَاعَة، والاتصَالات

[10] https://gate.ahram.org.eg/News/2702895.aspx

[11] https://www.youm7.com/story/2021/4/25/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AE%D8%B7%D9%8A%D8%B7-%D8%AE%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%82%D8%AF%D8%B1%D8%AA-%D9%85%D8%B9%D8%AF%D9%84-%D9%86%D9%85%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A8%D9%86%D8%AD%D9%88-5/5294429

وتِكنُولُوجيا المعلومات، مَع التركيز عَلَى تَحْسِينِ إنتاجيّة القِطَاعَات الإنْتَاجيّة، وَزِيَادَة تنافسيّتهم فِي ظِلِّ اِسْتراتِيجِيَّة النُّمُوّ ذَات التوجّه التصديري.

- وأشارت حول الاعتبار بين الثالث والرابع أوضحت أنهما يتمثلا في مُواصلة دَعْم السِّيَاسَة النَّقْدِيَّة وَالسِّيَاسَة المالِيّة لِأَوْجُه النَّشَاط الاقْتِصادِي لتحريكِ الْأَسْوَاق وَتَنْمِيَةِ الطَّلَب بِقَصْد دَفْع عَجَلَه الإنْتاج والتشغيل، وَذَلِكَ مِنْ خِلَالِ تبنّي حِزَم المُبادرات التمويليّة وَالسِّيَاسَات التيسيريّة والتحفيزيّة لِقِطَاع الْأَعْمَال الْخَاص، إلى جانب تَرْشِيد أَوْجُه الْإِنْفَاق الْعَامّ، مَعَ زِيَادَةِ المُخصّصات المُوجّهَة لِلاسْتِثْمَار فِي مَجالِي التَّعْلِيم والصحّة، وَالنُّهُوض بخدمات التنميّة البشريّة بوجهٍ عَام لِلْوَفَاء بالاستحقاقات الدستوريّة المعنيّة بِهَذِه الْخِدْمَات، وفيما يرتبط بالاعتبار الخامس أوضحت الدكتورة /هالة السعيد، أنه يرتكز علي مُتابعة تَنْفِيذ خِطَّة المشروعات القوميّة وَالَّتِي تستَهدِف ضَخّ استثمَارَات كبِيرة فِي شَرَايين الاقْتِصَادِ الوَطَنِيّ، وَبِخَاصَّةٍ فِي أنشطة الْبِنْيَة الأساسيّة والتنميّة العُمرانيّة، مِمَّا يُفسِح مجالًا أَوْسَع للتشغيل ولِمُشاركةِ الْقِطَاع الْخَاص، علاوةً عَلَى تَوْفِير الْبِنْيَة الأساسيّة المُحفّزة للاستثمارات الْخَاصَّةِ فِي المشاريع الزراعيّة والصناعيّة والسياحيّة والعُمرانيّة المُستَفِيدَة مِن توفّر الْبِنْيَة التَّحْتِيَّة وبجودة عَالِيَة.

- **الدكتورة /هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، لأول مرة تجاوز الاستثمارات المقدرة بخطة 22/21 التريليون جنيه[12] .**

- أكدت الدكتورة /هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، أن خِطّة عَام 2022/21 تستهدف إحْدَاث طَفْرَةٍ كَبِيرَةٍ فِي الاستثمارات الكليّة مُقارنةً بالأعوام السَّابِقَة، لافتة إلى أنه ولأوّل مرّة تَتَجَاوَز الاستثمارات المُقدّرة التريليون جُنَيْه، لتبلُغ نَحْو 1.25 تريليُون جُنَيْه مع عَزْمِ الْحُكُومَةِ ضخّ استثمارات ضخْمة فِي عَام الخِطّة كحزمة تحفيزية لتحريك الِاقتصاد بِخُطىً مُتسارعة وَدَفْع عَجَلَة الإنْتاج والتشغيل فِي كَافَّة القطاعات، لافته إلى تَجَاوَزَ الاستثمارات المُقدّرة لِهَذَا الْعَام استثمارات الْعَام السَّابِق بِنَحْو 51%، وَهِي نِسْبَة زِيَادَة غَيْر مَسْبُوقَة وَالَّتِي مَنْ شَأْنِهَا جَعَل الْإِنْفَاق الاستثمارى المَصدَر الرَّئِيس للنمو فِي عَامِ الخِطّة، بِنِسْبَة مُساهمة 78% فِي النُّمُوّ المُستهدف، ومُتخطيًّا بِذَلِك مُساهمة الْإِنْفَاق الاستهلاكى فِي النُّمُوّ والمُقدَّرَة بَنَحو (17%).

- وأوضحت عَلَى مُستوى التَّوْزِيع القطاعى للاستثمارات أشارت إلى مراعاة الخِطّة تَحْقِيق هَيْكَل مُتوازن، بِتَوْجِيه 38% مِن الاستثمارات الكُلّيّة للقطاعات السلعيّة من زِرَاعَة وَصِنَاعَة وطاقة وتشييد وبِناء، و35% لقطاعات الْخِدْمَات الإنتاجيّة مِنْ نَقْلٍ وتخزين وَتِجَارَة جُملة وَتُجْزِئَة، و27% لقطاعات الْخِدْمَات الاجتماعيّة مِنْ تَعْلِيم وصحّة وخدمات اجتماعيّة أُخْرَى، متابعه أن الاستثمارات الْعَامَّة مثلت الجزء الْأَعْظَمَ مِنْهَا بحوالى (75%)، لتبلغ حوالى 933 مليار جُنَيْه، مضيفه أنه مَنَ المُستهدف تَخصيص نَحْو 358 مليار جُنَيْه كاستثمارات للجهاز الحكومى، 269 مليار جُنَيْه للهيئات الاقتصاديّة الْعَامَّة.

- وأضافت أن الدَّلِيل الإرشادى للخطة تضمن مَجْمُوعِة معايير وَضَوَابط يتعيّن مُراعاتها مِنْ جَانِبِ كَافَّة جِهَاتِ الْإِسْنَاد لتعظيم الْعَائِدِ مِنْ الاستثماراتِ الْعَامَّة، تمثلت فى إعْطَاء أولويّة لِاستكمال المشروعات الْجَارِى تَنْفِيذُهَا، والمُتَوقَّع نَهوُها خِلَال عَام الخِطّة، إضافة إلى عَدَم إدْرَاج أيّة مشروعات جَدِيدَة، مَا لَمْ يكُن مُرفقًا بِطَلَبِ الِاعتماد دِرَاسَة جَدْوَى فنيّة ومالِيّة تُفيد مَردودها الاقتصادى والاجتماعى، وإسْنَاد أولويّة لمشروعات التَّصْنِيع الدوائى وخدمات الرِّعَايَة الطبيّة الَّتِي تستهدف الْحِفَاظ عَلَى سَلَامَةِ المُواطنين، وَكَذَلِك المشروعات كَثِيفَة الْعَمَل لِلارْتِقَاء بمُستويات التشغيل وَالْحَدّ مِنْ مُشكلة الْبَطالَة.

- وأشارت الدكتورة /هالة السعيد، أن منهجية إعداد الخطة استندت للمرة الأولى على مجموعة من الأدلة الإرشادية، ومنها دليل "الاستدامة البيئية" ودليل "التخطيط المُستَجيب للنوع الاجتماعي"، وذلك لتوجيه كافة الجهات تجاه تنفيذ المشروعات الخضراء والمشروعات التي تُراعي حقوق المَرأة والطِفل وذَوي الاحتياجات الخاصة، مضيفه أن الخِطّة تؤكد ضَرورة تَرْشِيد أَوْجُه الْإِنْفَاق الاستثمارى مِنْ خِلَالِ تَطْبِيق مَنْظُومَة البَرامِج وَالْأَدَاء، بِمَا يَسْمَح بالتعرّف عَلَى الإنجازات الفعليّة مُقارنة بالمُستهدفات الْوَارِدَة بالخِطّة.

- وأوضحت أن الخِطّة أبرزت التوجّهات الْعَامَّة للاستثمارات الَّتِي يتعيّن الِالْتِزَام بِهَا تعظيمًا لِلْمَرْدُود الاقتصادى والاجتماعى مِنْهَا لتتضمن الِالْتِزَام الدَّقِيق بِتَنْفِيذ تكليفات ومُبادرات القِيادَة السياسيّة، فِي كَافَّة المجالات التنمويّة، والتوافُق مَع مُستهدفات الأجندة الوَطَنيّة لِتَحْقِيق التَّنْمِيَة المُستدامة فِي إطَارِ رُؤيّة مِصْر 2030، إضافة إلى الْوَفَاء بالاستحقاقات الدستوريّة المُتعلّقة بمُخصّصات الصِحّة وَالتَّعْلِيم وَالْبَحْث العلمى، وكذا زِيَادَة الاستثمارات المُوجّهة للمشروعات الْخَضْرَاء وَالتَّحْسِين البيئى، لتَصِل بحلول عام 2025/24 إلى 50% من الاستثمارات العامة.

- وأوضحت أيضاً أن التوجهات تضمنت كذلك إعْطَاء الأولويّة لتوطين المشروعات وَتَوْجِيه المُخصّصات المالية للمُحافظات الْأَكْثَر احتياجًا فِي إطَارِ البَرامِج والمُبادرات المطروحة، مِثْل مُبادرة حَيَاة كَرِيمَة، ويَأتى هَذَا أيضًا فى إطار تَوْطين أهدَاف التَّنمِيَة المستدامة على مستوى المحافظات، إضافة إلى إعْطَاء الأولويّة للقطاعات عَالِيَة

[12] https://www.youm7.com/story/2021/4/25/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AE%D8%B7%D9%8A%D8%B7-%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84-%D9%85%D8%B1%D8%A9-%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%88%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D8%A8%D8%AE%D8%B7%D8%A9-21-22/5294444

الإنتاجيّة الدَّافِعَة للنمو الاقتصادى فِى إِطَارِ البَرْنامَج الوَطَنِى للإصلاحات الهيكليّة، وَعَلَى رَأسِهَا قطاعات الصِّنَاعَة التحويليّة وَالزِّرَاعَة وَالاِتِّصَالَات وتقنيّة المعلومات.

- **الدكتورة /هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر تستهدف وصول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 7.4 مليار دولار[13] .**

- أشارت الدكتورة /هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، إلى إنه من المتوقع زيادة معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر إلى 7.4 مليار دولار خلال النصف الثاني من العام.
- وأوضحت أن مصر جاءت في المرتبة الأولى على مستوى شمال إفريقيا في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي في العام قبل الماضي 2019 بواقع 9 مليارات دولار، وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي الصادر عن مؤتمر الأمم المُتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) في عام 2020.
- وأضافت أن قد كشفت بيانات ميزان المدفوعات، الصادرة عن البنك المركزي المصري، عن انخفاض صافى الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر بمعدل 31.8% ليسجل نحو 1.6 مليار دولار، خلال الربع الأول من العام المالي الجاري (يوليو/سبتمبر2020)، مقابل 2.4 مليار دولار في الفترة المناظرة.
- وأشارت الدكتورة /هالة السعيد، إلى الإنجاز التي حققته وزارة التخطيط في مجال الحسابات القومية والتي جعلت المؤسسات الدولية تضع توقعاتهم وفقًا للأرقام الصادرة فعليًا موضحة أن ممثلي الصندوق يقومون بعقد لقاءات مستمرة مع ممثلي الوزارة للوقوف علي الأرقام الحقيقية، حيث أصبح هناك مصداقية حقيقية حيث تعتمد الأرقام الصادرة عن الوزارة علي أسس علمية ومنهجية سليمة مما يعد نجاحًا كبيرًا في النمو القطاعي الخاص بنا.

- **صندوق مصر السيادى، فرص استثمارية جديدة بالشراكة مع القطاع الخاص[14] .**

- أشارت رئاسة مجلس الوزراء، إلى إن دول العالم تلجأ إلى حلول غير تقليدية لتعظيم الاستفادة من مواردها المالية وثرواتها وأصولها غير المستغلة، ومن أهم هذه الحلول هو إنشاء صندوق سيادى لتعظيم الاستفادة من الأصول المملوكة للدولة، مستخدمة فى ذلك استراتيجيات استثمارية متقدمة، وهو ما حدا بمصر إلى أن تنشئ صندوقها السيادى بهدف تعزيز الثقة فى الأصول المملوكة للدولة ووضعها على خريطة الاستثمار العالمية، وتعظيم قيمتها والعائد منها، بما يسهم في خلق المزيد من الفرص الاستثمارية وضخ رؤوس الأموال في الاقتصاد الوطني، وتوفير فرص العمل، وتعظيم الشراكات الدولية والإقليمية والمحلية.
- وأوضح مجلس الوزراء أنه تم إنشاء صندوق مصر السيادى للاستثمار والتنمية بموجب القانون رقم 177 لسنة 2018، الذى أصدره السيد الرئيس عبد الفتاح السيسى فى 18 أغسطس 2018 والمعدل بقانون رقم ١٩٧ لسنة ٢٠٢٠، ليكون بمثابة صندوق استثمارى سيادى مملوك بالكامل للدولة، وله شخصية اعتبارية تتمتع باستقلال مالى وإدارى ويعد من أشخاص القانون الخاص.
- ويستهدف الصندوق المساهمة فى التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال إدارة أمواله وأصوله، إلى جانب تحقيق الاستغلال الأمثل لها وفق أفضل المعايير والقواعد الدولية، لتعظيم قيمتها لصالح الأجيال القادمة.
- وأضاف مجلس الوزراء أن رأس مال الصندوق المرخص به يبلغ 200 مليار جنيه، بينما يبلغ رأس مال الصندوق المصدر 5 مليارات جنيه، مسدد منه ٣ مليارات جنيه على أن يستكمل الباقى خلال عام 2021/ 2022.
- وأشار مجلس الوزراء إلى أنه قد تم تدشين 4 صناديق فرعية من الصندوق السيادى، برأس مال مرخص بلغ 30 مليار جنيه للصندوق الواحد، مضيفًا أن لكل صندوق شخصية اعتبارية مستقلة ويتمتع باستقلال مالى وإداري، كما حدد مدة كل صندوق 99 عاماً ويجوز مدها بقرار من مجلس إدارة صندوق مصر السيادي.
- وأوضح أن الصناديق الفرعية التي يشملها الصندوق، وهي صندوق مصر الفرعي للسياحة والاستثمار العقاري وتطوير الآثار، وصندوق مصر الفرعي للخدمات المالية والتحول الرقمي، وصندوق مصر الفرعي للمرافق والبنية الأساسية، وصندوق مصر الفرعي للخدمات الصحية والصناعات الدوائية.
- وأشار إلى الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية التي يقوم بها الصندوق، والتي تشمل المساهمة بمفرده أو مع الغير في تأسيس الشركات أو في زيادة رؤوس أموالها، وكذلك الاستثمار في الأوراق والأدوات المالية، فضلاً عن الاقتراض والحصول على التسهيلات الائتمانية وإصدار السندات وصكوك التمويل وغيرها من أدوات الدين، هذا بالإضافة إلى شراء وبيع وتأجير واستئجار واستغلال الأصول الثابتة والمنقولة والانتفاع بها، وإقراض أو ضمان صناديق الاستثمار والشركات التابعة التي يملكها أو يساهم فيها مع الغير.

---

[13] https://gate.ahram.org.eg/News/2702216.aspx

[14] https://www.youm7.com/story/2021/4/22/%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D9%89-%D9%81%D8%B1%D8%B5-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%A9-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5/5291059

- وبالنسبة للعائد على الدولة من هذه الأنشطة، أوضح مجلس الوزراء أن الصندوق يساعد على الاستغلال الأمثل لأصول الدولة وتعظيم العائد منها، كما يشجع على الاستثمار في عدة قطاعات استراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة (البنية الأساسية – الصحة – التعليم – النقل – اللوجيستيات – الصناعة- الزراعة- الخدمات المالية)، وتكوين شراكات مع القطاع الخاص لتحقيق نمو حقيقي في جميع القطاعات الاقتصادية، فضلاً عن توطين وتعميق الصناعة والتكنولوجيا، أما على صعيد العائد على المواطن، أضاف أن الصندوق يعمل على حماية حقوق الأجيال القادمة، من خلال تعظيم قيمة أصول الدولة، وتوفير فرص عمل ورفع مستوى معيشة المواطنين من خلال إطلاق مشروعات استثمارية جديدة، بالإضافة إلى انعكاس تلك المشروعات على قيمة العملة الوطنية، ووضع المواطن المعيشي.
- واشارت رئاسة مجلس الوزراء إلى أن صندوق مصر السيادي قام بالعديد من الخطوات الاستثمارية، حيث تم توقيع عدة بروتوكولات ومذكرات تفاهم إلى جانب الشراكات مع مختلف أصحاب المصلحة من القطاع الخاص على مستويات مختلفة.
- ويوضح الإنفوجراف أهم الفرص الاستثمارية الجديدة التي تم طرحها بالشراكة مع القطاع الخاص :

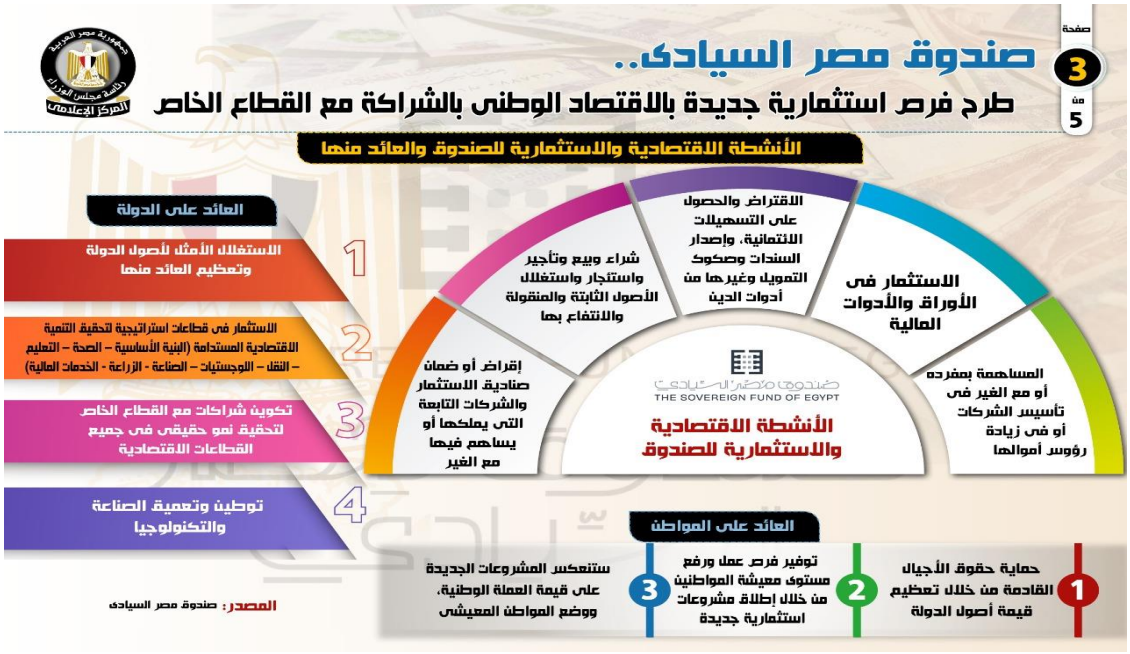
صفحة 3 من 5
صندوق مصر السيادى..
طرح فرص استثمارية جديدة بالاقتصاد الوطنى بالشراكة مع القطاع الخاص
الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية للصندوق والعائد منها
العائد على الدولة
1 الاستغلال الأمثل لأصول الدولة وتعظيم العائد منها
2 الاستثمار فى قطاعات استراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة (البنية الأساسية – الصحة – التعليم – النقل – اللوجستيات – الصناعة - الزراعة - الخدمات المالية)
3 تكوين شراكات مع القطاع الخاص لتحقيق نمو حقيقى فى جميع القطاعات الاقتصادية
4 توطين وتعميق الصناعة والتكنولوجيا
الاقتراض والحصول على التسهيلات الائتمانية، وإصدار السندات وصكوك التمويل وغيرها من أدوات الدين
شراء وبيع وتأجير واستئجار واستغلال الأصول الثابتة والمنقولة والانتفاع بها
الاستثمار فى الأوراق والأدوات المالية
إقراض أو ضمان صناديق الاستثمار والشركات التابعة التى يملكها أو يساهم فيها مع الغير
المساهمة بمفرده أو مع الغير فى تأسيس الشركات أو فى زيادة رؤوس أموالها
صندوق مصر السيادى THE SOVEREIGN FUND OF EGYPT
الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية للصندوق
العائد على المواطن
1 حماية حقوق الأجيال القادمة من خلال تعظيم قيمة أصول الدولة
2 توفير فرص عمل ورفع مستوى معيشة المواطنين من خلال إطلاق مشروعات استثمارية جديدة
3 ستنعكس المشروعات الجديدة على قيمة العملة الوطنية، ووضع المواطن المعيشى
المصدر: صندوق مصر السيادى

صفحة 4 من 5
صندوق مصر السيادى..
طرح فرص استثمارية جديدة بالاقتصاد الوطنى بالشراكة مع القطاع الخاص
الخطوات الاستثمارية للصندوق
قام صندوق مصر السيادى بتوقيع عدة بروتوكولات ومذكرات تفاهم إلى جانب الشراكات مع مختلف أصحاب المصلحة من القطاع الخاص على مستويات مختلفة من ضمنها
على المستوى المحلى
ديسمبر 2020
توقيع بروتوكول تعاون مع جهاز تنمية التجارة الداخلية
مايو 2020
الاتفاق على شراكة مع الهيئة المصرية للشراء الموحد فى مشروع المخازن الاستراتيجية للأدوية والمستلزمات الطبية
فبراير 2020
مذكرة تفاهم مع جهاز مشروعات الخدمة الوطنية لتطوير وتعظيم الاستغلال الاستثمارى لشركات الجهاز
نوفمبر 2019
توقيع اتفاقيتين إطاريتين مع كل من وزارة قطاع الأعمال العام وبنك الاستثمار القومى لتعظيم الاستفادة من بعض الأصول المملوكة لهما
توقيع مذكرتى تفاهم للاستثمار المشترك فى مشروعات الطاقة والبنية التحتية مع مستثمرين
مارس 2021
الاكتتاب فى صندوق التعليم المصرى التابع للمجموعة المالية هيرمس، وتوقيع اتفاقية مع مجموعة "جيميس مصر" للتعليم لتطوير وإدارة مدرستين غرب القاهرة على جزء من أرض القرية الكونية المنقولة للصندوق
نوفمبر 2020
توقيع عقد تأسيس الشركة الوطنية لصناعات السكة الحديد (NERIC) بالشراكة مع القطاع الخاص لتوطين وتعمية صناعة السكك الحديدية فى مصر
أغسطس 2020
نقل ملكية بعض الأصول إلى صندوق مصر السيادى بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم 459 لسنة 2020، لتطوير تلك الأصول وتعظيم العائد منها أبرزها: أرض وميناء مجمع التحرير، وتم تخصيص أولى الخطوات التنفيذية لتطوير وتأهيل المجمع عبر الانتهاء من مذكرة الطرح وعرضها على المستثمرين والمطورين المحليين والأجانب فى إبريل 2021
أغسطس 2020
توقيع بروتوكول تعاون مشترك لتعظيم الاستفادة من المشروعات والأصول المملوكة لوزارة الكهرباء
على المستوى الدولى
يناير 2020
وقع الصندوق مذكرة تفاهم مع شركة "أكتيس" للاستثمار المباشر، لتعزيز الاستثمارات فى قطاعى الطاقة والبنية التحتية
على المستوى الإقليمى
20 مليار دولار
قيمة المنصة الاستراتيجية المشتركة التى أنشأها الصندوق للاستثمار فى مجموعة من القطاعات والأصول جنبا إلى جنب مع دولة الإمارات وذلك فى نوفمبر 2019
المصدر: صندوق مصر السيادى - وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

صفحة 5 من 5
صندوق مصر السيادى..
طرح فرص استثمارية جديدة بالاقتصاد الوطنى بالشراكة مع القطاع الخاص
التعاون مع الصناديق السيادية العالمية
شارك الصندوق فى منتديات الاستثمار المباشر المختلفة حول العالم للتعريف بالصندوق السيادى المصرى وفرص الاستثمار المتاحة
تمت دعوة الصندوق للانضمام لعدة تحالفات وتكتلات لصناديق اليورو متوسطية بقيادة فرنسا
المرتبة 41 عالمياً
يحتلها صندوق مصر السيادى بين صناديق الثروة السيادية من بين 95 صندوق بإجمالى أصول 8.3 تريليون دولار
أصبح صندوق مصر عضوا رسميا فى رابطة المنتدى العالمى لصناديق الثروة السيادية
شارك الصندوق بشكل فعال فى منتديات الصناديق السيادية وآخرها التفاعل مع مجموعة الصناديق السيادية الأفريقية
تمت دعوة الصندوق للانضمام للتحالف الأفريقى وتأتى تلك الدعوات لتعكس ثقل مصر الاقتصادى والسياسى عالمياً
وضع معهد صناديق الثروة العالمية صندوق مصر السيادى ضمن قائمة تصنيف صناديق الثروة العالمية
المصدر: صندوق مصر السيادى - Sovereign Wealth Fund Institute
International Forum of Sovereign Wealth Funds

- **الدكتور /محمد معيط، وزير المالية، الموازنة حققت فائضا أوليا قدره 25.3مليار جنيه [15] .**

- أشار الدكتور/محمد معيط، وزير المالية، إلى إن الموازنة حققت فائض أولى (قبل سداد الفوائد) خلال يوليو – مارس 2021/2020، قدره 25.3 مليار جنيه (0,4 %من الناتج المحلي) وذلك مقابل فائض أولى قدره 40.6 مليار جنيه (0.7% من الناتج المحلي) خلال نفس الفترة من العام السابق ومقابل عجز أولى قدره 41.6 مليار جنيه (1.3% من الناتج المحلي) خلال نفس الفترة من العام المالى 2016/2015.
- واضاف أن قد انخفضت نسبة دين أجهزة الموازنة إلى 87.5% من الناتج المحلى فى يونيو 2020، مقابل 90.2 % من الناتج المحلى فى يونيو 2019 و108% من الناتج المحلى فى يونيو 2017 .
- وأكد أن تحسن الأداء المالى صاحبه زيادة كبيرة فى الاستثمارات الحكومية والتى ارتفعت بمعدلات كبيرة ومتسارعة خلال الفترة يوليو مارس من العام المالى الحالى بنحو 45% لتصل إلى 164 مليار جنيه، منها 115 مليار استثمارات جنيه استثمارات ممولة من الخزانة، كما ارتفعت مخصصات شراء السلع والخدمات بـ1.4% خلال يوليو مارس من العام المالى الحالي، وشهدت الشهور التسع الأولى من العام المالى الحالى زيادة كبيرة فى مخصصات قطاعى الصحة والتعليم، مما يعكس أكبر قدر ممكن من الاهتمام بتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين وزيادة الإنفاق على التنمية البشرية والصيانة وتطوير البنية التحتية فى المحافظات والتى تحتاج إلى إنفاق المزيد والمزيد من الاستثمارات، كما قامت وزارة المالية بتوفير 127.5 مليار جنيه لصناديق المعاشات، خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالى الحالى كجزء من التسوية المخصصة للصناديق لهذا العام المالى بقيمة 170 مليار جنيه ليبلغ إجمالى ما تم تحويله لصناديق المعاشات خلال 21 شهر 288 مليار جنيه، كما يبلغ إجمالى ما سيتم تحويله بنهاية شهر يونيو 2021 نحو 330.5 مليار جنيه.
- وأشار إلى تحسن الأداء المالى وتراجع نسبة المديونية للناتج المحلى، ومن ثم معدلات الاقتراض الحكومى، وإنخفاض معدلات التضخم السنوى بشكل متواصل ومستمر ليصل إلى 4,5 % فى مارس 2021، مقابل متوسط معدل تضخم سنوى قدره 7.1% فى عام 2019، و12% فى عام 2018، و22% فى عام 2017، بل استقرت وتراجعت أسعار العديد من السلع الغذائية ليحقق معدل التضخم السنوى للسلع الغذائية تراجعا وللمرة الأولى منذ سنوات بنحو 0.3% خلال الفترة يناير - مارس 2021، كما ساهمت السياسة النقدية المتبعة وبمساندة وزارة المالية من خلال خفض نسبة الاحتياجات التمويلية ومعدلات الاقتراض فى دفع أسعار الفائدة على الاقتراض الحكومى للانخفاض لتصل إلى متوسط قدره14% فى الوقت الراهن على الأذون والسندات، وهذا الخفض فى أسعار الفائدة سيساعد ويساهم فى خفض عبء خدمة الدين وسيخلق مساحة مالية إضافية للموازنة تسمح باستمرار زيادة المخصصات الكافية لتمويل برامج مساندة النشاط الاقتصادى خاصة للقطاعات والفئات المتضررة من جائحة كورونا، وكذلك استمرار العمل على تنويع وزيادة تمويل برامج التنمية البشرية والاجتماعية وتحسين البنية التحتية والخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين.

[15] https://www.youm7.com/story/2021/4/25/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D9%82%D8%AA-%D9%81%D8%A7%D8%A6%D8%B6%D8%A7-%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A7-%D9%82%D8%AF%D8%B1%D9%87-25-3/5294559

ثالثاً: النشاط المالي

- ***التخصيم***

- أطلقت الهيئة، خلال عام 2018، مشروع قانون يجمع نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم في قانون واحد، وتمت الموافقة على المشروع من قبل كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء. ويساهم القانون في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح من المجتمع لا تستفيد حاليًا من عدد من الخدمات المالية. ويعد نشاط التخصيم أحد الركائز لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته، وعلى وجه الأخص في تخصيم الحقوق المالية قصيرة الأجل.
- كما يُعد سوق التخصيم في مصر سوقًا واعدًا؛ فقد ارتفعت قيمة الأوراق المخصمة حوالي ثلاثة أضعاف تقريبًا خلال الأربع سنوات الماضية؛ حيث زادت من 3,7 مليار جنيه مصري في 2014 إلى 10.6 مليار جنيه في 2018. وارتفعت بنسبة 18% تقريبًا مقارنة بالعام الماضي البالغة 8.9 مليار جنيه.

- ***التأجير التمويلي***

ما هو التأجير التمويلي (Financial Leasing)؟

- التأجير التمويلي هو أحد المصادر غير التقليدية للتمويل الاستثماري متوسط وطويل الأجل والذي ينتقل بمقتضاه الى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدي بين الطرفين مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل المؤجر.
- ويعد البيع مع إعادة الاستئجار هو أحد صور التأجير التمويلي. حيث تقوم الشركة ببيع أحد أصولها الإنتاجية الثابتة (طويلة الأجل) الى شركة تأجير بشرط إعادة استئجار هذا الأصل مرة أخرى من شركة التأجير التمويلي. وبالتالي تستمر الشركة في استخدام هذا الأصل الإنتاجي في نشاطها وتحصل في الوقت ذاته فورا على حصيلة نقدية من بيع الأصل تستخدمها الشركة لتمويل رأس المال العامل، على أن تقوم بسداد القيمة الإيجارية للأصل المستأجر على عدة سنوات مستقبلية.

- **الرقابة المالية تحدد ضوابط صارمة للمستفيدين من شركات التأجير التمويلي:**

- أصدر الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، قراراً رقم 82 لسنة 2019، بتعديل قرار مجلس الإدارة رقم 7 لسنة 2019، بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم. وقرر محمد عمران، يضاف إلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 7 لسنة 2019 بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم مادة جديدة برقم (4مكرراً) نصها كالآتي: بيع الأصل وإعادة استئجاره تمويلياً.
- على شركات التأجير التمويلي عند قيامها بإبرام عمليات شراء الأصل مع إعادة تأجيره تمويلياً التحقق من قيام المستأجر باستخدام التمويل الممنوح له في نشاطه ووفقاً للأغراض المحددة بالدراسة الائتمانية من خلال المستندات المؤيدة والمتابعة الدورية لنشاط المستأجر مع سريان الضوابط الآتية كحد أدنى:
- تمويل العمليات التشغيلية للمستأجر: يجب على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض العمليات التشغيلية التأكد من استخدام من التمويل في الغرض المخصص له طبقاً للموافقة الائتمانية الصادرة للمستأجر على أن يوضح المستأجر أوجه صرف التمويل الممنوح له من الشركة، وذلك من خلال المتابعة الدورية للعمليات التشغيلية التي يقوم بها المستأجر ومدى انعكاس ذلك على التدفقات النقدية.
- تمويل شراء الأصل ذات المواصفات الخاصة وذات التكنولوجيا العالية الذي يصعب تسويقه بالسوق الثانوي: تقوم شركات التأجير التمويلي بعد شرائها للأصل المؤجر من المستأجر بتوجيه التمويل مباشرة إلى مورد الأصل ذو المواصفات الخاصة و/أو ذو التكنولوجيا العالية محل التمويل.
- استكمال بناء أو تعلية أو تشطيب عقار للمستأجر: على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويلي لأغراض استكمال بناء أو تعلية أو تشطيب عقار للمستأجر أن يتم توجيه التمويل على شرائح وفقاً لما هو متفق عليه فيما بين الشركة والمستأجر، ووفقاً لمستخلصات إنجاز الأعمال المقدمة من جانب المستأجر للشركة.
- سداد ديونDebt Swap : تلتزم شركات التأجير التمويلي حال منح التمويل لأغراض سداد ديون المستأجر، بتضمين الدراسة الائتمانية للتدفقات النقدية وبيان تفصيلي مقدم من المستأجر موضحاً به الدائنين وقيمة الدين وسبب نشأته على أن يكون سبب نشأة الدين مرتبط بنشاط المستأجر.

▪ التمويل متناهي الصغر

- **الحكومة تقر تعديلات على قانون التمويل متناهي الصغر16:**

▪ وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه أمس على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 141 لسنة 2014، بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وجاء مشروع القانون لينظم كلاً من نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتمويل متناهي الصغر، تنظيماً قانونياً متكاملاً بما يؤكد على خضوع نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لأحكام قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، ويحتوي على قواعد وضوابط مزاولة الشركات لتلك الأنشطة بشكل يُحقق المرونة وسهولة التطبيق، بالإضافة إلى توفير إمكانية تعديل وتطوير هذه القواعد حسب احتياجات النشاط التجاري والصناعي.

▪ وتضمن مشروع القانون تعديل مسمى القانون من "قانون بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر"، ليكون "قانون تنظيم مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر"، وأشار مشروع القانون إلى عدم سريان أحكام هذا القانون على جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والبنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري، في الوقت الذي نص فيه مشروع القانون على ألاّ يقل رأس المال المصدر والمدفوع للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة عن الحد الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، وبما لا يقل عن 20 مليون جنيه، و5 ملايين جنيه للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات متناهية الصغر، وأن يكون على الشركات الراغبة في مزاولة نشاطي تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وتمويل المشروعات متناهية الصغر معاً أن تستوفي الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة لكل من النشاطين.

▪ كما حدّد مشروع القانون إجراءات اصدار تراخيص مزاولة الشركات لنشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وكذلك مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وإجراءات مزاولة النشاطين معاً. وحدّد مشروع القانون اختصاص مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع قواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وقواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وكذلك قواعد وضوابط مزاولة النشاطين معاً، على أن يتم ذلك بعد التنسيق مع جهاز تنمية المشروعات .

▪ ونص مشروع التعديل أيضاً على اختصاص وحدة مراقبة نشاط التمويل من الجمعيات والمؤسسات الأهلية بوضع شروط حصول الجمعيات على ترخيص بمزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وشروط حصولها على ترخيص بمزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر.

- **ارتفاع تمويل المشروعات متناهية الصغر لنحو 19.3 مليار جنيه رغم كورونا[17] .**

▪ أشارت الهيئة العامة للرقابة المالية إلى إنه بالرغم مما تمر به السوق المحلية كسائر الأسواق العالمية من تحديات صعبة نتيجة لجائحة فيروس كورونا المستجد، فإن أداء نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر فى القطاع المالى غير المصرفى حافظ على الاستقرار و النمو في أدائه.

▪ وأضافت أن حجم التمويل الممنوح من الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية للمشروعات متناهية الصغر بنهاية عام 2020 بلغ نحو 19.3 مليار جنيه مقارنة بـ 16.5 مليار جنيه في نهاية عام 2019 وبمعدل نمو قدره 17%، واستفاد منه نحو 3.1 مليون مستفيد وكانت حصة المرأة منهم نحو 62%.

▪ أشارت إلى أنه صدر القانون رقم 201 لسنة 2020 فى 13 أكتوبر 2020 والخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم 141 لسنة 2014 والذى استهدف توسعة نطاق مظلة خدمات قطاع التمويل غير المصرفى لتشمل تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة بالإضافة إلى المشروعات متناهية الصغر، وأصدرت الهيئة خلال شهرى نوفمبر وديسمبر 2020 كافة القواعد والإجراءات المنظمة للترخيص بمزاولة النشاط الجديد وممارسته وفق أفضل الممارسات.

---

[16] http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-(62)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx

[17] https://gate.ahram.org.eg/News/2702557.aspx

- ***الأداء الأسبوعي للبورصة المصرية:***

تطور مؤشرات البورصة خلال الاسبوع

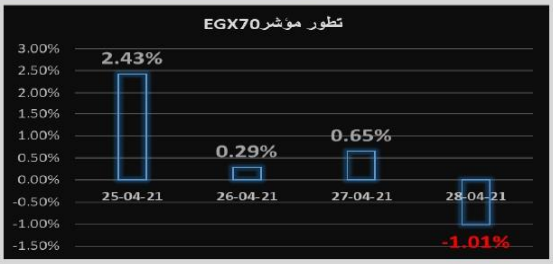

تطور مؤشرات القطاعات بداخل البورصة

إنخفض مؤشر EGX30 المحدد النسبي لأكبر 30 سهماً مقيداً بالبورصة المصرية بنسبة -1.10% في نهاية تعاملات اليوم الأربعاء 28 أبريل 2021 مقارنةً بارتفاع بنسبة 0.04% في بداية الأسبوع. وإنخفض مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة إيجى إكس 70 الذي يضم 70 شركة متوسطة مقيدة بالبورصة المصرية بنسبة -1.01% مقارنة بارتفاع بنسبة 2.43% في بداية الأسبوع، حيث أن يوم الخميس الموافق (2021/4/28) عطلة رسمية بمناسبة عيد تحرير سيناء .

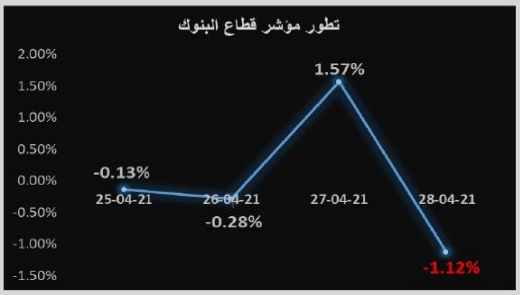

سجل معدل نمو مؤشر قطاع البنوك إنخفاضاً اليوم الخميس بنسبة -1.12% مقارنةً بنسبة -0.13% في بداية الأسبوع ، كما إنخفض مؤشر قطاع السياحة والترفيه بنسبة -1.88% ، مقارنةً بارتفاع بنسبة 5.85% في بداية الاسبوع .

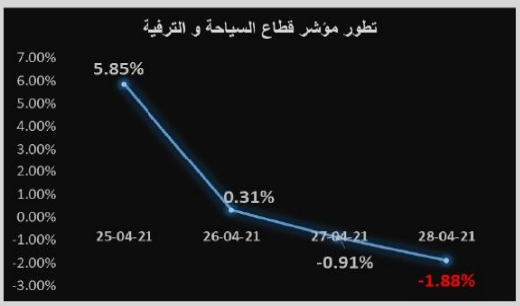

فئات المستثمرين

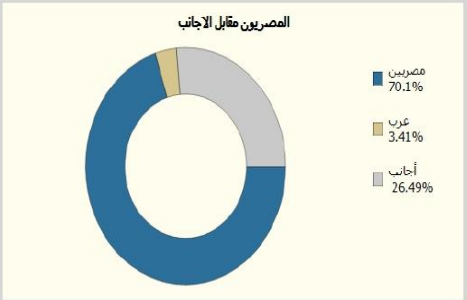

رابعاً: انفوجراف

- **إنفوجراف (1) يوضح تقرير وزارة التجارة والصناعة الذي يشير إلى أداء مؤشرات التجارة الخارجية غير البترولية لمصر خلال الربع الأول 2021 :**

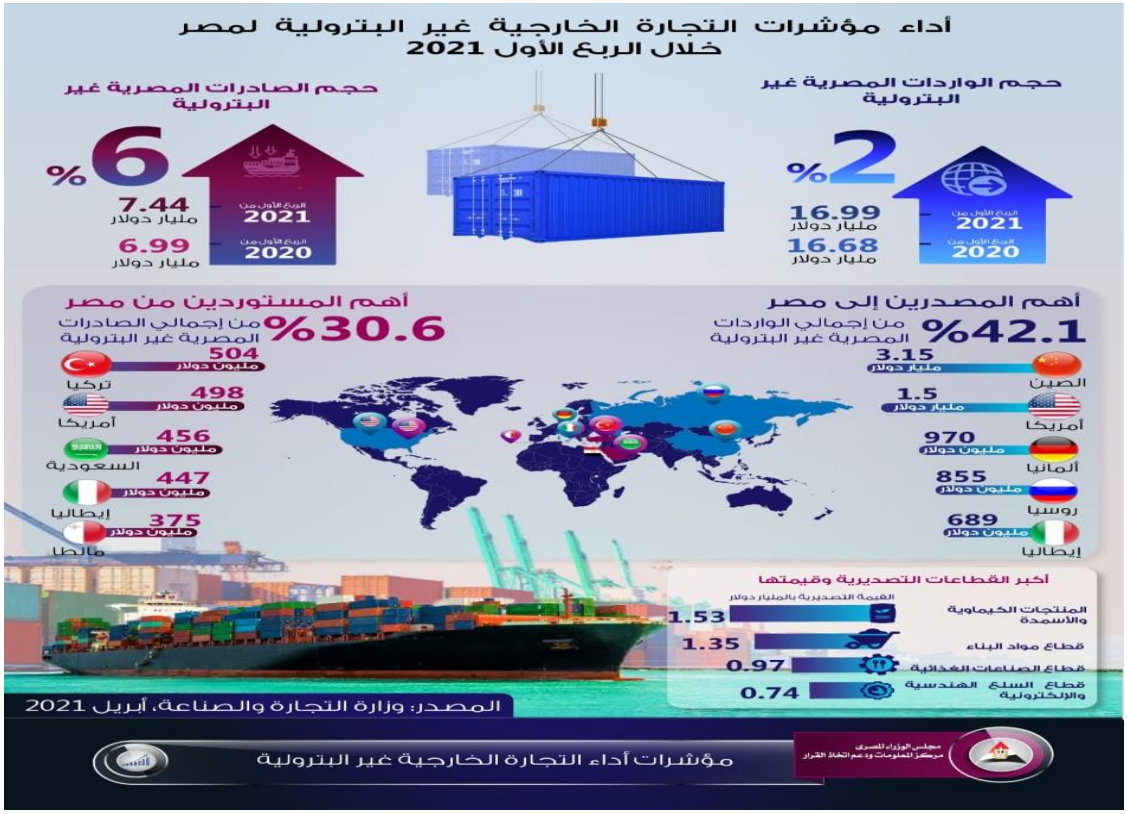

- **إنفوجراف (2) يوضح تقرير المنتدي الاقتصادي العالمي الذي يشير إلى تقدم مصر 8 مراكز في مؤشر التحول في الطاقة العالمي:**